الأمم المتحدة

A/69/425–S/2014/723

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
8 October 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البند ٧٤ من جدول الأعمال
المحيطات وقانون البحار

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة لقبرص لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه نسخة من رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة إليكم من نيكوس أناستاسياديس، رئيس جمهورية قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧٤، ومن وثائق مجلس الأمن، ونشرها في العدد المقبل من نشرة قانون البحار.

(توقيع) مينيلاوس مينيلاو
القائم بالأعمال بالنيابة

161014 131014 14-62285 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة لقبرص لدى الأمم المتحدة

شعرت بالحاجة إلى الاتصال بكم كتابة بعد هذه الفترة الوجيزة جدا من اجتماعنا الأخير في نيويورك بغية توجيه انتباهكم إلى بعض التطورات الأخيرة التي تتنافى مع الاستمرار السلس للمحادثات المتعلقة بمشكلة قبرص. فهذه التطورات يمكن أن تؤدي إلى تقويض الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة جيدة وإيجابية وإلى التعطيل الفعلي لعملية التفاوض بأكملها. ومن المؤسف أن هذه التطورات تحدث في وقت يحاول فيه مستشاركم الخاص الجديد بشأن قبرص تهيئة الظروف الأساسية والإطار اللازم لاستئناف المحادثات وإجراء مفاوضات هامة.

وأشير إلى القرار الأخير الذي اتخذته الحكومة التركية بالتدخل بصورة غير قانونية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص. وبشكل أكثر تحديدا، فإن السفينة التركية المخصصة للأغراض العلمية *Barbaros Hayreddin Pasa* ستقوم برفقة سفينتي دعم أخريين بمسح اهتزازي في الفترة من ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في البحر جنوب قبرص، وبصورة أدق في الكتل ١ و ٢ و ٣ و ٨ و ٩ من المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص. وتحقيقا لذلك ، فقد أصدرت تركيا بالفعل توجيها ملاحيا بالتلكس تعلن بموجبه مناطق معينة من المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص مناطق محجوزة.

وتجدر الإشارة إلى أن حكومة جمهورية قبرص أسندت مهمة استكشاف واستغلال الاحتياطيات الممكنة من المواد الهيدروكربونية في التربة التحتية لقاع البحار في الكتل ٢ و ٣ و ٩ إلى الشركتين ENI و KOGAS. ويكفي القول أيضا أن الشركتين ENI و KOGAS قد شرعتا بالفعل في عملية الحفر في الكتلة ٩ من أجل استقصاء إمكانية وجود احتياطيات من المواد الهيدروكربونية، وفقا لاتفاق وقعتاه مع حكومة جمهورية قبرص.

وذلك يمثل قمة السياسة الاستفزازية المتواصلة القائمة على التشكيك والتدخل في التمتع بالحقوق السيادية لجمهورية قبرص في منطقتها الاقتصادية الخالصة من خلال استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية الموجودة في هذه المنطقة وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

والجدير بالذكر أن هذه السياسة الاستفزازية شملت، إلى جانب الخطاب العدائي والتهديدات الشفوية المستمرة، تحرش السفن الحربية والطائرات العسكرية التركية بالسفن

التي تضطلع بأنشطة قانونية أذنت بها حكومة جمهورية قبرص، وقيام السفن التركية بعمليات مسح اهتزازي غير قانونية في الجزء الجنوبي من المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص.

غير أن هذه هي المرة الأولى التي تقرر فيها تركيا تصعيد أعمالها الاستفزازية والقيام مباشرة بمسح اهتزازي في كتل محددة، بعض منها أسند إلى شركات دولية (الكتل ٢ و ٣ و ٩)، ضمن الجزء الجنوبي من المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص.

وأود أن أشير إلى أن المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص أعلنت في عام ٢٠٠٤ وأن ذلك الإعلان تم وفقا للقانون الدولي، مما يضمن بالتالي الحقوق السيادية الخالصة والولاية الحصرية للجمهورية فيما يتعلق بتلك المنطقة.

والنوايا السالفة الذكر لتركيا، فضلا عن توقيتها، تشكل مدعاة قلق بالغ. وتدل على الطابع العدواني المتزايد للإجراءات التي تتخذها تركيا في المناطق الموجودة شرق البحر الأبيض المتوسط والخاضعة لولاية جمهورية قبرص. فتوقيتها في خضم عملية تهدف إلى إعادة توحيد الجزيرة ليس من شأنه إلا تقويض العملية وإثارة المزيد من الشكوك إزاء التزام تركيا بتلك العملية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه النوايا تسهم في تصعيد التوتر عموما في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط.

ولقد قدمت إليكم حتى الآن أدلة وافرة على حسن نيتي واعتزامي مواصلة المفاوضات لتسوية مشكلة قبرص والاستمرار في بذل الجهود للتوصل إلى حل متفاوض عليه في أقرب وقت ممكن. ولكن نجاح ذلك المسعى يتطلب أن يكون الجانبان قادرين على إبداء نفس النوع من الالتزام والعزم. لكن لا يبدو للأسف أن هذه هي الحال بالنسبة للجانب التركي، كما تدل على ذلك القرارات الأخيرة والإجراءات المزمع اتخاذها المشار إليها أعلاه.

فالتفاوض في ظل تهديد وابتزاز مستمرين يقوضان جميع الجهود الرامية إلى تهيئة البيئة المؤاتية اللازمة لتحقيق نجاح المفاوضات المتعلقة بتسوية مشكلة قبرص لا تترتب عليه آثار عكسية فحسب، بل يكون له أيضا أثر سلبي على الرأي العام الذي يتعين أن يكون قادرا على دعم جهودنا الرمية إلى التوصل إلى تسوية وأن يكون مقتنعا بضرورة إعادة بناء الثقة وبث الاطمئنان بين الجانبين. للأسف، فإن هذه القرارات والنوايا الأخيرة للحكومة التركية لا تسهم في تحقيق ذلك الهدف؛ بل على العكس من ذلك، فهي تتعارض معه.

بناء على ذلك، ونظرا للتهديدات وأعمال الابتزاز التركية، أجد لزاما علي أن أعلق مشاركتي في الاجتماعات التي ستعقد مع السيد إيروغلو، تحت رعاية إسبن آيدي، يومي ٩ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر من أجل إتاحة الوقت اللازم لكم وللحكومات

الأخرى، أصدقاء مهمة المساعي الحميدة التي تضطلعون بها، لإقناع تركيا بإعادة النظر في موقفها.

وإني أدرك تماما اهتمامكم الشخصي بتسوية مشكلة قبرص، وأدين لكم بالامتنان في هذا الصدد. كما أتذكر أنكم أعربتم خلال اجتماعنا الأخير في نيويورك عن استعدادكم للاتصال بتركيا بغية إقناع أنقرة بالإسهام إسهاما كبيرا في تسوية مشكلة قبرص.

وبالتالي، فإني أرجو منكم التدخل سعيا لإقناع الحكومة التركية بعدم المضي في إجراء المسح الاهتزازي الذي تعتزم القيام به والوارد ذكره أعلاه، أو القيام بأي تدخل أو انتهاك الحقوق السيادية لقبرص في منطقتها الاقتصادية الخالصة، حيث إن ذلك من شأنه أن يوجه ضربة قوية إلى المفاوضات الرامية إلى تسوية مشكلة قبرص.

علاوة على ذلك، فإن نجاحكم في إقناع تركيا بالعدول عن تنفيذ ما تعتزم القيام به سيشكل إسهاما كبيرا في الحد من التوتر وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الاستقرار في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، وهي منطقة مضطربة أصلا.

(توقيع) نيكوس أناستاسياديس